11. جلسة نقاشية: اطروحات لتعويض فجوات التمويل التنموي في الدول العربية

جلسة نقاشية
"اطروحات لتعويض فجوات التمويل التنموي في الدول العربية"

- **الدور المتوقع لتدفقات تحويلات العاملين في الخارج كمصدر من مصادر التمويل ودفع مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وكمتمم لفجوات التمويل وللتدفقات المالية الخاصة .**
- تسعي هذه الجلسة النقاشية إلى استعراض الاطروحات الممكن اللجوء إليها لتعويض فجوات التمويل التنموي في الدول العربية، وبخاصة ما يتعلق بالدور المتوقع لتدفقات تحويلات العاملين في الخارج كمصدر من مصادر التمويل ودفع مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وكمتمم لفجوات التمويل وللتدفقات المالية الخاصة .

تحويلات العاملين في الخارج – مصدر من مصادر التمويل التنموي . . .

- طبقا لإحصاءات العام 2013، بلغ عدد العاملين خارج أوطانهم حوالي 230 مليون عامل.
- قاموا بتحويل نحو 551 مليار دولار (للهند 71 مليار $ – للصين 60 مليار $ – للمكسيك 26 مليار دولار – للفلبين 22 مليار دولار . . .) .
- وكانت نسبة هذه التحويلات للناتج المحلي الإجمالي الأعلى في دول (طاجكستان – قيرغستان – ليسوتو. . .) .
- هذا في الوقت الذي بلغت فيه قيمه المساعدات الرسمية لنفس العام 414 مليار دولار !!.

تطور إجمالي قيمة تحويلات العاملين للفترة 1970– 2013
(التدفقات الداخلة للعالم – 166دولة – مليون $)

العام	إجمالي تحويلات العاملين - مليون $
1970	1,711
1980	35,814
1990	64,034
2000	123,907
2010	457,597
2011	511,353
2012	531,096
2013	551,154

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

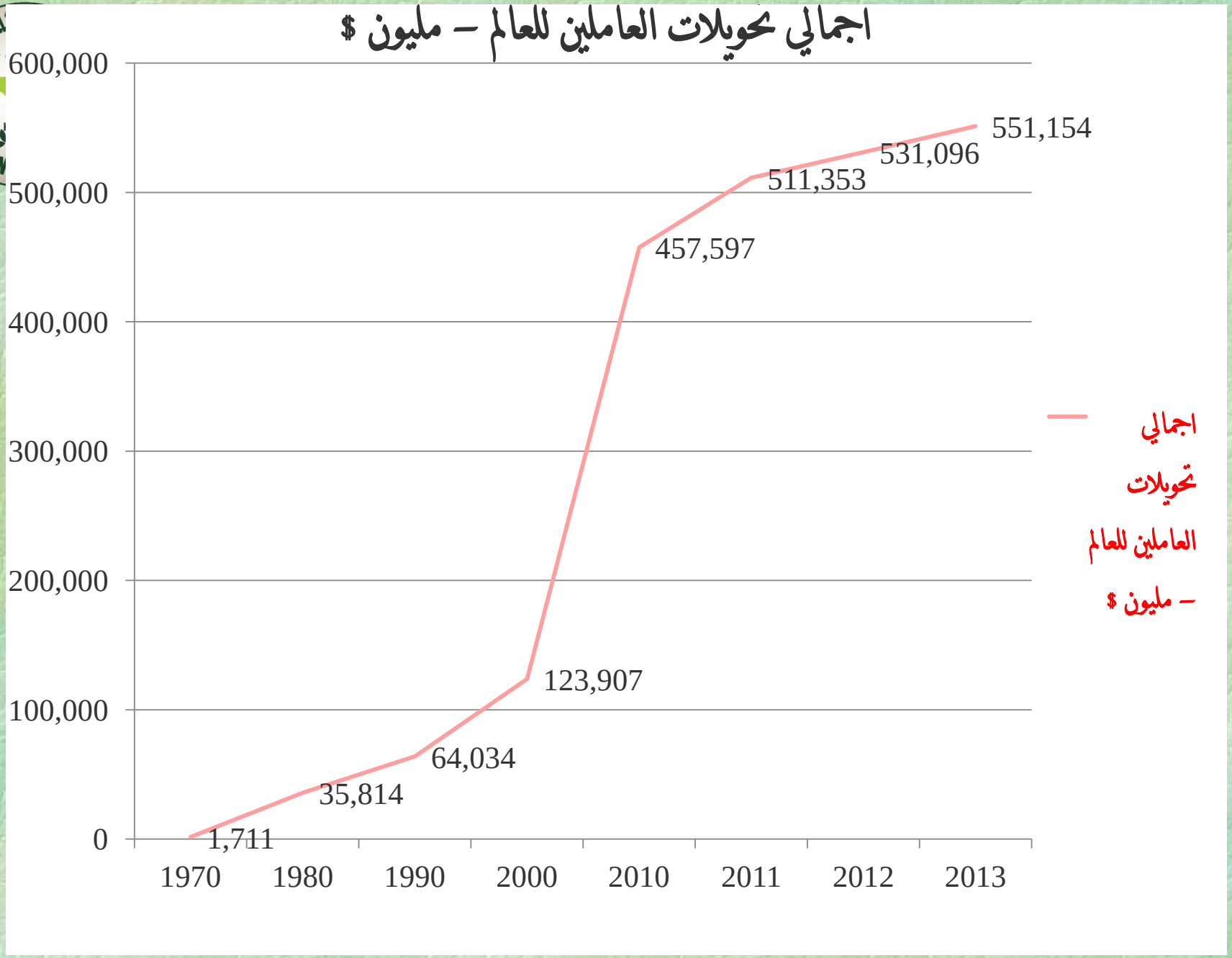

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

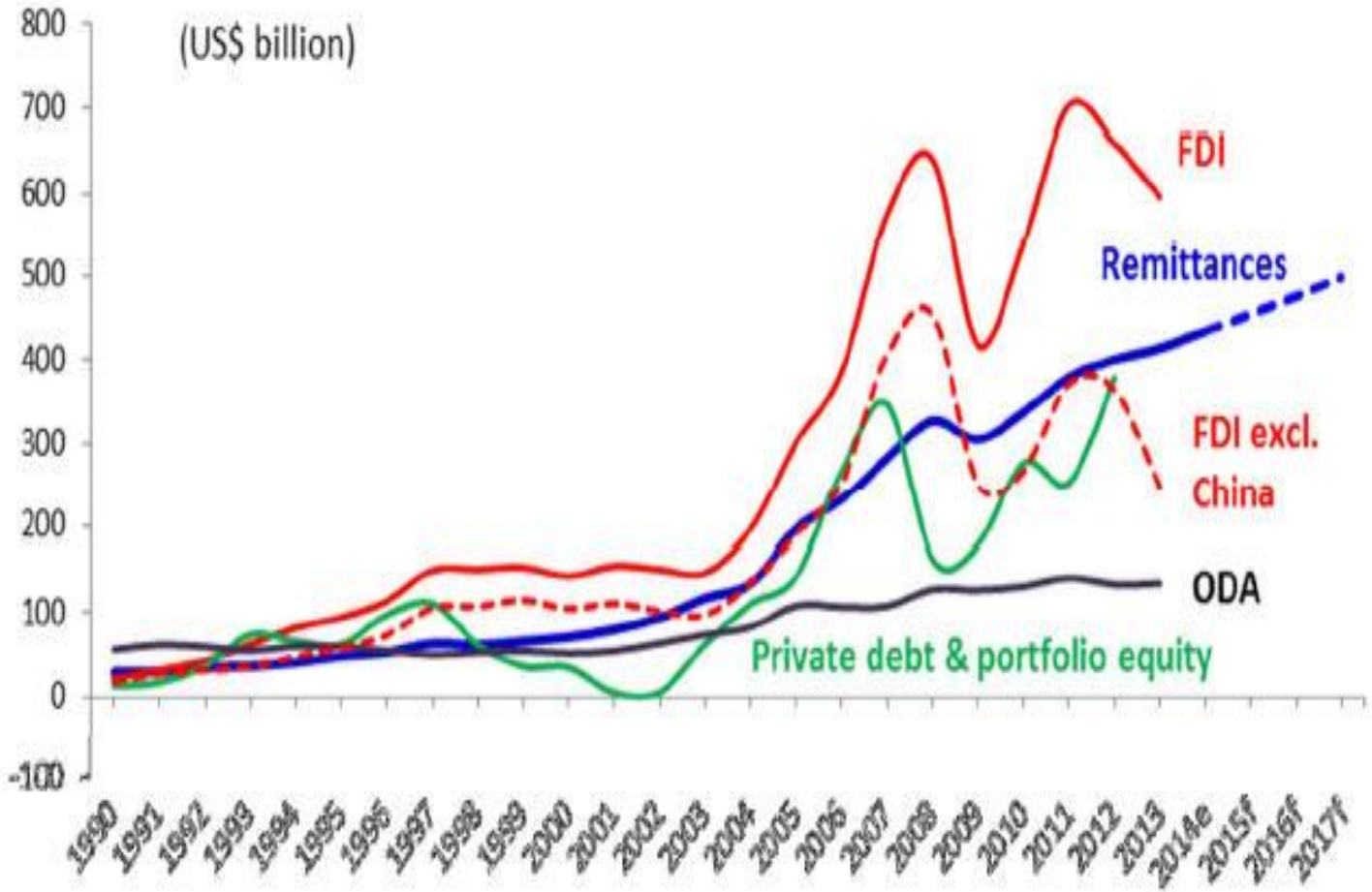
Figure 1.1: Remittance flows are large, and growing
(US$ billion)
800
700
600
500
400
300
200
100
0
-100
FDI
Remittances
FDI excl. China
ODA
Private debt & portfolio equity
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014e
2015f
2016f
2017f
Sources: World Development Indicators and World Bank Development Prospects Group

الدول الأكثر اعتمادا على تدفقات التحويلات – نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي للعام 2013

(ranking for 166 country)	Remittances as a share of GDP	country
1	42.1%	Tajikistan
5	24.4%	Lesotho
7	21.2%	West Bank and Gaza
12	17.0%	Lebanon
21	10.8%	Jordan
27	9.8%	Philippines
29	9.6%	Sri Lanka
31	9.3%	Yemen, Rep.
32	9.0%	Comoros
41	6.6%	Morocco
42	6.6%	Egypt, Arab Rep.
49	4.9%	Tunisia
57	3.7%	India
60	3.5%	Syrian Arab Republic
70	2.3%	Djibouti
105	1.0%	Algeria
115	0.6%	Sudan

المصدر قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

إجمالي تحويلات العاملين (للدول العربية ودول أخرى (1980 – 2013) – مليون $)

Migrant remittance inflows	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	Remittances/GDP 2013 (%)
Afghanistan	..	..	..	331	247	385	719	3.5%
Algeria	406	352	..	2,044	1,942	1,942	2,000	1.0%
Brazil	111	573	1,647	2,754	2,798	2,583	2,537	0.1%
Canada	..	..	..	1,222	1,167	1,206	1,199	0.1%
China	..	124	758	52,460	61,576	57,987	59,491	0.6%
Comoros	2	10	..	38	48	56	59	9.0%
Djibouti	..	..	12	33	32	33	33	2.3%
Egypt, Arab Rep.	2,700	4,280	2,850	12,453	14,324	19,236	17,833	6.6%
India	2,761	2,382	12,845	53,480	62,499	68,821	69,970	3.7%
Indonesia	..	166	1,190	6,916	6,924	7,212	7,615	0.9%
Iraq	..	..	..	177	223	271	271	0.1%
Jordan	794	499	1,845	3,517	3,368	3,490	3,643	10.8%
Lebanon	..	..	..	6,914	6,913	6,918	7,551	17.0%
Lesotho	263	428	478	610	649	554	543	24.4%
Morocco	1,050	2,010	2,160	6,423	7,256	6,508	6,882	6.6%

(تابع) إجمالي تحويلات العاملين (للدول العربية ودول أخرى (1980 – 2013) – مليون $)

Migrant remittance inflows	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	Remittances/GDP 2013 (%)
Nigeria	22	10	1,390	19,818	20,619	20,633	20,890	4.0%
Oman	35	39	39	39	39	39	39	0.0%
Pakistan	2,050	2,010	1,080	9,690	12,263	14,006	14,626	6.2%
Philippines	626	1,462	6,957	21,557	23,054	24,610	26,700	9.8%
Poland	..	..	1,496	7,575	7,641	6,935	6,984	1.3%
Portugal	2,971	4,476	3,496	3,545	3,778	3,904	4,372	2.0%
Qatar	..	..	..	..	574	803	574	0.3%
Saudi Arabia	..	..	..	236	244	246	269	0.0%
Sri Lanka	152	401	1,163	4,123	5,153	6,000	6,422	9.6%
Sudan	263	62	641	1,100	442	401	424	0.6%
Syrian Arab Republic	774	385	180	1,623	1,623	1,623	1,623	3.5%
Tunisia	319	551	796	2,063	2,004	2,266	2,291	4.9%
Turkey	2,070	3,250	4,560	993	1,087	1,015	919	0.1%
United Kingdom	..	2,097	3,610	1,696	1,796	1,776	1,712	0.1%
United States	80	1,170	4,400	5,930	6,104	6,285	6,623	0.0%
West Bank and Gaza	..	..	1,010	1,509	1,666	2,060	2,520	21.2%
Yemen, Rep.	..	1,500	1,290	1,526	1,404	3,351	3,343	9.3%

الأهمية النسبية للتحويلات في اقتصاديات عدد من دول العالم 2013
(النسبة للواردات – النسبة للاحتياطيات)

Figure 1.2: Remittances exceed forex reserves ... and cover much of the import bill in many countries

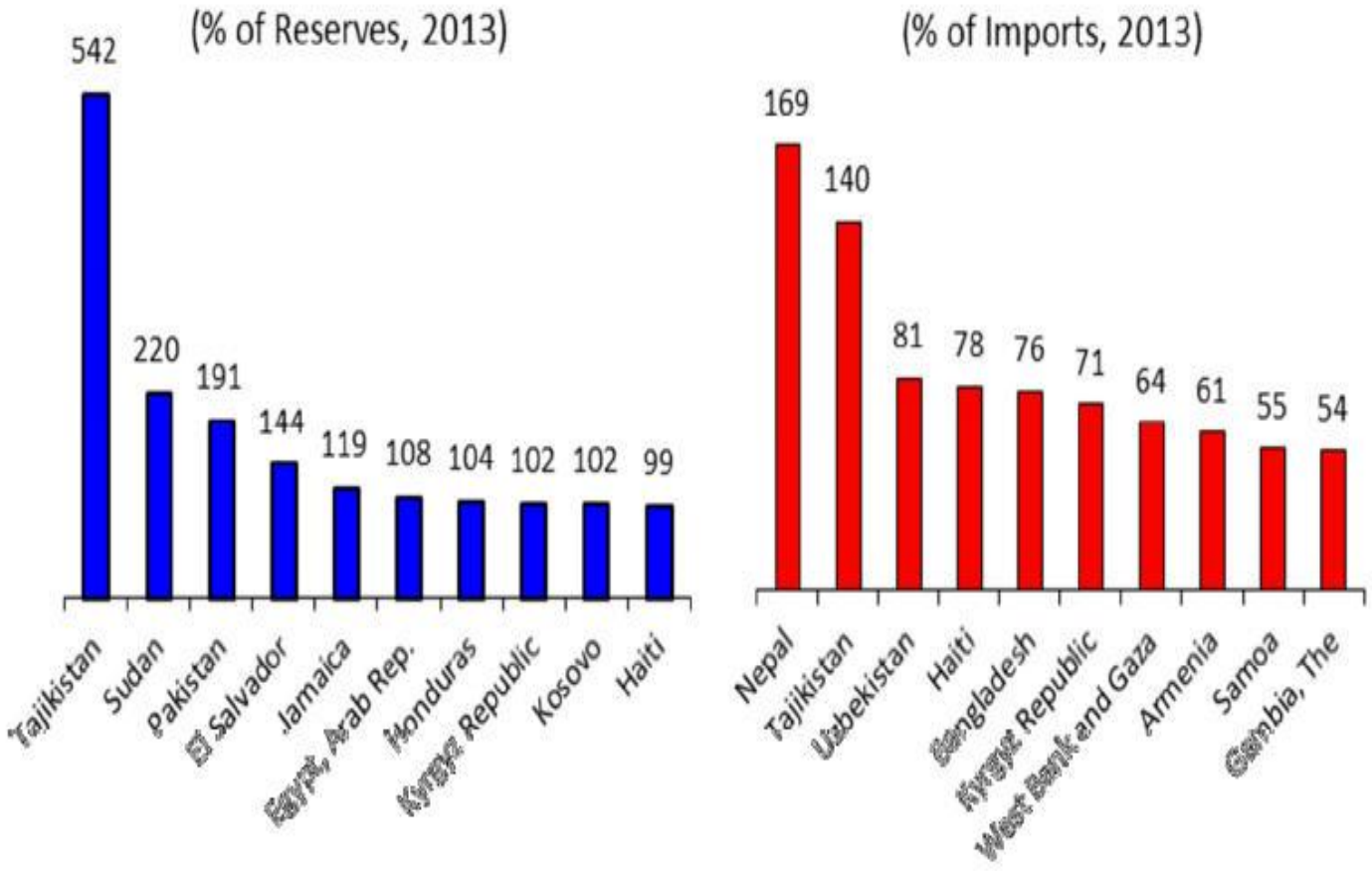

Sources: IMF, World Bank World Development Indicators, and staff estimates

الأهمية النسبية (النسبة للناتج المحلي الإجمالي لدول إقليم MENA) – 2013.

Remittances as a share of GDP are substantial, even among large MENA recipients

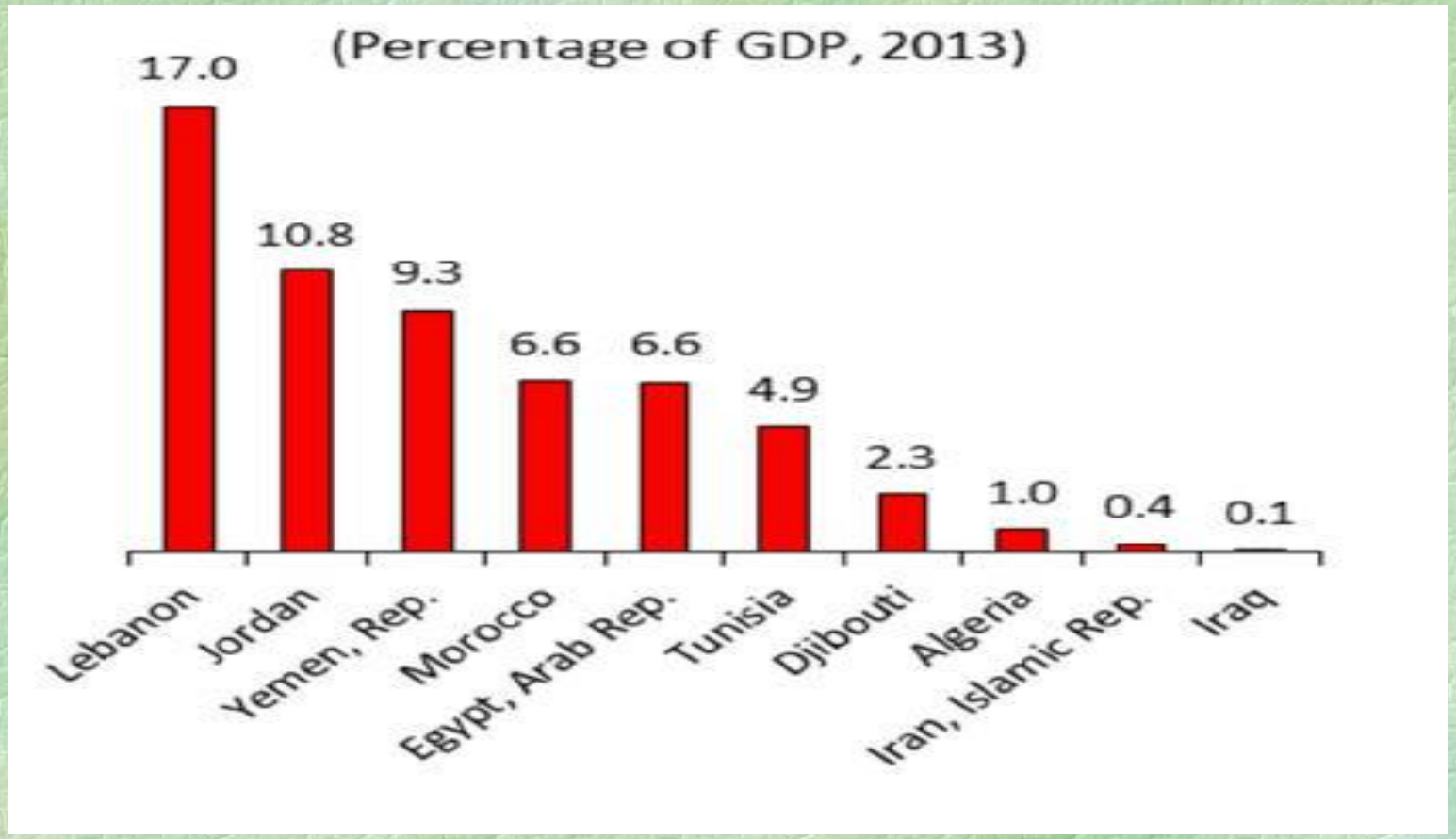

Sources: IMF, World Bank World Development Indicators, and staff estimates

- **يتبين مما سبق الأهمية النسبية العالية لذلك المصدر التمويلي، ضمن مصادر تدعيم التمويل والتدفقات التنموية في الدول النامية بما فيها الدول العربية.**
- كما تأتي العلاقة الاقتصادية المباشرة لذلك المصدر في كونه يرتبط مباشرة بوضعية ميزان المدفوعات للدولة من خلال تدعيمه للأرصدة والاحتياطيات المتاحة للدولة من العملات الأجنبية، ومن ثم تأثيره في سعر صرف العملة الوطنية الذي يعود ليؤثر في اتجاهات حركة التدفقات المالية الخاصة من حيث الحجم والهيكل.
- ورغم أن هذا الأمر ينسحب على باقي أبواب ميزان المدفوعات (الصادرات السلعية وعوائد الاستثمارات والفوائد المحصلة على القروض).
- **إلا انه من المعلوم أن معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية تواجه العديد من التحديات والمصاعب في دفع قدرات تلك الأبواب.**

- تشكل تحويلات العاملين في الخارج احدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية.
- **وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص، أهمها :-**
- **أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلة لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه.**
- غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلة صافية لتحويلات العاملين.

- أما من حيث قيمة تحويلات العاملين، فتعتبر الدول العربية كمجموعة مصدرة صافية لتحويلات العاملين في الخارج، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، وهما المجموعتان الوحيدتان اللتان تعتبران مرسلة صافية لتحويلات العاملين من بين المجموعات الدولية الأخرى.

- **أهمية تدفقات تحويلات العاملين للدول المستقبلة لها .**
- المساهمة بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلة لتحويلات العاملين من خلال توفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل .

- **أهمية تدفقات تحويلات العاملين للدول المرسلة لها .**
- الاستفادة من القيمة المضافة التي تضيفها العمالة الوافدة للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى المساهمة في تنشيط الاستهلاك والاستثمار المحلي فيها .

التحويلات ودور السياسات الاقتصادية

- **يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في :-**
- تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات **الدول المستقبلة للتحويلات من جهة**، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة **للدول المرسلة** من جهة أخرى.
- **فبالنسبة للدول المستقبلة لتحويلات العاملين.**
- فإن منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار تؤدي إلى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.

- **وبالنسبة للدول المرسلة للتحويلات.**
- فإن تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية سيساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي فيها.
- كما أن إفساح المجال أمام العمالة الوافدة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية وأسواق العقارات سيساعد على تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج ويدعم التنمية الاقتصادية للدول المرسلة للتحويلات.

انعكاسات تدفقات تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاديات العربية

- بالنسبة للانعكاسات على اقتصاديات **الدول المستقبلة للتحويلات**.
- (1) **تشكل تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتدفقات النقدية** لدعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي فيها، حيث **أظهرت الشواهد الإحصائية** :-
- وجود ارتباط وثيق بين تحويلات العاملين والاستهلاك الخاص من جهة، وتحويلات العاملين مع الاستثمار المحلي من جهة أخرى في الدول العربية المستقبلة للتحويلات.
- حيث تتساوى تقريبا (ميل للارتفاع) درجة ارتباط تحويلات العاملين وإجمالي الاستثمار عن درجة ارتباط تحويلات العاملين بالاستهلاك الخاص في دول كالجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس.

- ويعني ذلك أن تحويلات العاملين تتجه بشكل متساوٍ تقريباً نحو الاستثمار ودعم الاستهلاك في تلك الدول،
- بينما تقل درجة الارتباط بالاستثمار عن درجة الارتباط بالاستهلاك الخاص في حالة الأردن وموريتانيا وعُمان والسودان وسورية واليمن، **ويعني ذلك أن تحويلات العاملين في تلك الدول تميل نحو دعم الاستهلاك العائلي لديها .**
- (2) **وفي جانب آخر،** تتميز تحويلات العاملين عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وبكون اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات.
- أي أن تحويلات العاملين ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات.

- (3) كما تسهم تحويلات العاملين أيضاً في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل.
- ذلك أن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمده المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عند احتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات.
- وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان، على سبيل المثال، تتحسن من(B-) دون احتساب تحويلات العاملين إلى (B+)عند احتسابها.

- (4) **فيما يخص أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات، فقد** بينت الشواهد الإحصائية فيما يخص الدول العربية المستقبلة للتحويلات، وجود أثر إيجابي لتحويلات العاملين على النمو في عدد من الدول المستقبلة للتحويلات.
- إلا أن نتائج احدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي قد أشارت إلى أن الشواهد الإحصائية في حالة الدول النامية عموما لا تؤكد وجود تأثيرات إيجابية **بصورة واضحة** لتحويلات العاملين على معدلات النمو في غالبية الدول النامية.

- ويعزى ذلك إلى كون تحويلات العاملين قد تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للأسر المستقبلة للتحويلات، وبالتالي قد لا تحفزها على البحث عن وظائف في سوق العمل.
- كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها السلبية على النمو في الدول المستقبلة للتحويلات في الأجل الأطول، وذلك عند الأخذ في الإعتبار تزايد هجرة العمالة الماهرة من الدول المستقبلة للتحويلات بحثاً عن دخول أعلى مجزية.

- **وبالنسبة للانعكاسات على اقتصادات الدول المرسلة للتحويلات.**
- (1) **ترتبط تحويلات العاملين بحجم العمالة الوافدة وبدرجة** مهارتها ودورها المباشر في النشاط الاقتصادي.
- وبوجه عام تساهم هذه العمالة الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دورها الإنتاجي المباشر كأحد عناصر الإنتاج وعن طريق زيادة الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المرسلة للتحويلات.
- (2) كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها الإيجابية في تنشيط الخدمات المصرفية للتحويل في الدول المرسلة، حيث تؤدي تحويلات العاملين إلى تنويع وتطوير القنوات المنتظمة للتحويلات، وبالتالي زيادة كفاءة هذه الخدمات من حيث السرعة في تحويل الأموال وانخفاض التكلفة.

التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المستقبلة والمرسلة لتحويلات العاملين

- بالنسبة **للدول المستقبلة للتحويلات،**
- **(1) يتمثل التحدي الأول في إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية** إلى القنوات الرسمية، وذلك من خلال التوصل إلى تخفيض تكاليف تحويل الأموال، والتي على الرغم من انخفاضها منذ عام 2000، إلا أنها لا تزال مرتفعة.
- وتعزى أهمية هذا التحدي لكون نسبة عالية من تحويلات العاملين تتم حاليا خارج القنوات الرسمية، الأمر الذي يضعف الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين على القطاع المصرفي.

- ولتوجيه المزيد من التحويلات من القنوات غير الرسمية الى القنوات الرسمية، فمن المفيد أن تعمل الدول المستقبلة للتحويلات على تحسين البيئة الاستثمارية فيها بشكل عام، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة الانتشار المصرفي، وتطوير شبكة الصرف الآلي، مما سيساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل اليه.
- (2) **أما التحدي الآخر**، فيتمثل في أن تحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلباً على حافز العمل بالنسبة للأسر المستقبلة لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها.

- ومن الممكن تخفيف ذلك الأثر السلبي بتوعية الأسر المستقبلة للتحويلات بأساليب توظيف الموارد المالية المتاحة لها .
- ويشار في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، إلى أهمية إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي في الدول المستقبلة للتحويلات، والتي يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها وتوفير حد أدنى منها ومن عوائد الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المستلمة لتحويلات العاملين في الخارج.
- كما يمكن لهذه المؤسسات أيضا الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تسهم في تحقيق أرباح نقدية لها، إضافة لأمر أهم وهو مساهمتها في إدماج تلك الأسر في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم.

- أما بالنسبة **للدول المرسلة للتحويلات ،**
- **(1) فيتمثل التحدي الأول في تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج** دون أن يؤثر ذلك على وتيرة النمو الاقتصادي وحاجة الاقتصاد إلى مختلف أنواع المهن والمهارات،
- الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسات الاقتصادية المتعلقة بجانبي العرض والطلب على العمالة، بما يؤدي إلى تخفيض حجم التحويلات المرتبطة بالعمالة الوافِدة، مع الاحتفاظ بتلك الأكثر مساهمة في النمو والإنتاجية، وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً حتى يتم تحقيق التوازن بين توسيع توظيف العمالة الوطنية، وتحديد العمالة الوافدة الهامة للاقتصاد .

- كما يجب السعي (في كلا الأجلين القصير والمتوسط) لتشجيع العمالة الوافدة على تخفيض حجم تحويلاتها المرسلة إلى الخارج، وذلك من خلال توسيع المجالات المتاحة أمامها لاستثمار مدخراتها في هذه الدول .
- ويذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المثال، الجهود التي بذلتها بعض دول الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة للسماح للعمالة الوافدة بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية.
- غير أن التشريعات والضوابط المتعلقة بالسماح للعمالة الوافدة الاستثمار في الدول المرسلة للتحويلات، يتعين أن تكون واضحة وشفافة في معظم الأنشطة الاقتصادية المتاحة للاستثمار فيها، وأن يتم تقليل الشروط والضوابط التي تحد من فرص الاستثمار للعمالة الوافدة.

- (2) **ويتمثل التحدي الآخر** في تقليص كلفة تحويل الأموال المرسلة، ذلك أن الكلفة المرتفعة لتحويلات العمالة المرسلة إلى الخارج تؤدي إلى لجوء العمالة الوافدة إلى إرسال مدخراتها إلى الخارج عن طريق القنوات غير المنظمة/الرسمية من خلال نقلها بصورة نقدية سائلة مع المعارف والأقارب إلى الخارج.
- وقد يتعين في هذا الإطار أن تقوم السلطات النقدية في الدول المرسلة للتحويلات، بتشجيع العمالة الوافدة على إرسال تحويلاتها عبر القنوات المنظمة من خلال اتخاذ الإجراءات السابق الاشارة إليها بالنسبة للدول المستقبلة (توسيع الشبكات – خفض التكاليف) .

- أشارت التقارير الدولية (IMF 2014)، أن تخفيض نسبي في قيمة رسوم التحويل سيؤدي لتحقيق زيادة في حجم تدفقات التحويلات بنحو 200 مليار دولار سنويا، (التقليص من نحو 7.3% حاليا لنحو 5.0%)، وهي الكلفة المرتبطة برسوم التحويل وفروقات سعر الصرف .
- فعلى مستوى دول شمال إفريقيا فقد قدرت الزيادات المتوقعة في قيمة التحويلات جراء هذا التخفيض المقترح بنحو 673 مليون دولار سنويا،

حيث يمكن لهذا التدفق الإضافي المساهمة في :-

- تحسين التراكم في راس المال البشري (الإنفاق على التعليم والصحة) .
- دفع الدخول وخفض التفاوتات الاجتماعية وخفض الفقر .
- دفع الدخل والطلب الكلي ومن ثم الناتج والتوظف.